البرنامج 3 : نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط صامدة أمام تغي ر للمنا خ

مقدمة عامة

73. إن اجتماع مختلف العوامل المناخية الحالية المسببة للتغير البيئي (مثل ارتفاع درجة حرارة البحر، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر) يسبب العديد من الآثار التي يمكن ملاحظتها على الكائنات البحرية التي تعمل على مستويات الفرد والجماعات والنظام البيئي. تشمل الآثار المستقبلية المتوقعة عمليات إعادة التنظيم الرئيسية لتوزيع الكائنات الحية، وفقدان الأنواع، وانخفاض الإنتاجية البحرية، وزيادة الأنواع غير الأصلية، والانقراض المحتمل للأنواع. أقرّت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) مؤخرًا بأهمية معالجة تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط من قبل: في التقرير التقييمي السادس المرتقب (IPCC AR6) سيكون هناك، لأول مرة، ورقة متعددة الفصول خاصة بالبحر الأبيض المتوسط، وستكون منسقة بصفة مشتركة من قبل أحد منسقي خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، الذين يعملون بالتنسيق الوثيق مع نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - اتفاقية برشلونة.

74. يلاحظ أول تقرير تقييمي للبحر الأبيض المتوسط لعام 2020 الذي يعده خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، يلاحظ أنه بسبب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، يتغير المناخ في حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة تاريخية، وذلك متوقع على أساس النماذج المناخية، وسيكون التغير أسرع من الاتجاهات العالمية. تتأثر جل المناطق الفرعية لحوض البحر الأبيض المتوسط، على اليابسة وفي البحر، بالتغيرات البشرية الأخيرة في البيئة. وتشمل العوامل الرئيسية المسببة لتغير المناخ (درجة الحرارة وهطول الأمطار والدورة الجوية والظواهر المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر، ودرجة حرارة مياه البحر والملوحة والتحمض)، الزيادة السكانية والتلوث والممارسات غير المستدامة للأراضي والبحر والأنواع الغازية الغريبة. في معظم المناطق، تتأثر النظم الإيكولوجية الطبيعية وسبل عيش الإنسان. وتتفاقم معظم تأثيرات تغير المناخ بسبب التحديات البيئية الأخرى مثل تغيير استخدام الأراضي، وزيادة التحضر والسياحة، والتكثيف الزراعي، والصيد الجائر، وتدهور الأراضي، والتصحر، والتلوث (الهواء والأرض والأنهار والمحيطات).

75. لقد أكد أيضا التقرير عن حالة البيئة لعام 2020 أن تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى تفاقم التحديات الإقليمية، ما يسفر عن زيادة مخاطر الجفاف، والفيضانات، والتعرية، والحرائق. وفي العقود القادمة، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تهديد الأمن الغذائي والمائي، وكذلك سبل عيش الإنسان وصحته، ولذلك من الضروري معالجة تغير المناخ بالتوازي مع ضمان الإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية وكذلك معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والأمن وصحة الإنسان.

76. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط على قضية تأثيرات تغير المناخ على المنطقة البحرية والساحلية منذ فترة ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي، وبعد إجراء أول تقييم شامل من القاعدة إلى القمة حول قابلية التأثر وتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي في البحر المتوسط أُجري على المستوى الوطني، على المستويات دون الإقليمية والإقليمية وتحديد الأولويات ذات الصلة في الفترة 2008-2009، وأُتبع هذا التقييم بأعمال حول إمكانيات الرصد، تم دمج الأنشطة المتعلقة بالمناخ في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط كموضوع عمل مشترك مستعرض داخل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2022. يهدف البرنامج 3 إلى تقديم المزيد من الدعم المعزز للأطراف المتعاقدة على النحو المشار إليه في إعلان نابولي المتفق عليه في عام 2019 من قبل اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرين وبما يتماشى مع إطار التكيف الإقليمي لتغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط والهدف 4 من استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التنمية المستدامة 2016-2025، التي اعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة التاسع عشر في عام 2016، وكدعم لتنفيذ الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرون في عام 2019.

77.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

78. يساهم البرنامج 3 بشكل مباشر في عدد من الأهداف والغايات العالمية والإقليمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما يراعي قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما قرار الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) بشأن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية الذي يؤكد على التكيف القائم على النظم الإيكولوجية كآلية للحد من التعرض لتغير المناخ ونقاط الضعف اللاحقة في مجالات مثل الأمن الغذائي أو المياه أو الصحة أو التنوع البيولوجي. كما أنه يتماشى تمامًا مع برنامج العمل المناخي 2022-2025 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

79. ومن أجل إعداد البرنامج 3، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الثغرات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، والتي رغم أنها تتمحور حول الأهداف الإيكولوجية لخطة عمل البحر المتوسط، فإنها تناول أيضًا، وبدرجة أقل، قضايا تغير المناخ، والتي تتعلق بشكل أساسي بالحاجة إلى سد الفجوات المعرفية حول تأثيرات تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وخاصة آثار التحمض.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 3:	
الهدف 14. الحياة تحت الماء:	الغايتان 14.2 و14.3
الهدف 13. العمل المناخي:	الغايات 13.1 13.1، 13.2 13.3 13.3
الهدف 6. المياه النظيفة والصرف الصحي:	الغاية 6.6
الهدف 11. المدن والمجتمعات المستدامة:	الغايتان 11.6 و11.ب

80. على المستوى الإقليمي، فإن شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط بشأن المناخ والتغير البيئي (MedECC) وتقرير التقييم الأول للبحر الأبيض المتوسط (MAR1) الذي نُشر في عام 2020 يعتبران من الأهمية بمكان [حلقة الوصل]. يساهم هذا البرنامج أيضًا في تنفيذ توجيهات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة - العمل المناخي في صميم الاتفاق الأخضر الأوروبي [حلقة الوصل]، عند الاقتضاء، وكذلك مع العمل ذي الصلة للاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك الإعلان الوزاري الأول بشأن البيئة وتغير المناخ (المعتمد في أثينا في 13 أيار/مايو2014) والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. يتم النظر في عمل العديد من الشركاء الإقليميين الآخرين، بما في ذلك عمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بشأن البحر المتوسط حول الحلول القائمة على الطبيعة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة بشأن البحر المتوسط، ومكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE)، والمركز الأورومتوسطي لتغير المناخ (CMCC) [حلقة الوصل] والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الأهداف

81. يتضمن البرنامج 3 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط الذي أقره اجتماع الأطراف المتعاقدة التاسع عشر:

1. تعزيز قدرة النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواجهة تغير المناخ من خلال تشجيع مناهج تكيف متكاملة وفهم الآثار فهمًا أفضل؛ و
2. تخفيض الضغط البشري على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية للحفاظ على مساهمتها في التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:
• الهدف الإيكولوجي 7. التغير في الأوضاع والجغرافية المائية لا يؤثر سلبيًا على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية

النتائج

82. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 3.1 تعزيز الإطار القانوني والسياساتي والمؤسسي على المستويين الإقليمي والوطني للتصدي بكفاءة للتحديات المتعلقة بتغير المناخ (الفيضانات، التعرية، تدهور الأراضي، التلوث، الكوارث، إلخ)

83. من المتوقع أن تؤدي التحديات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة وعرام العواصف، إلى ضغوط إضافية على المناطق الساحلية والبحرية. سيكون لارتفاع درجة الحرارة تأثير على النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وسيؤثر على الأنشطة البرية والبحرية. وفي هذا الصدد، سيتم توفير الدعم لإدماج تغير المناخ بشكل فعال في الأدوات الاستراتيجية والسياساتية الوطنية والإقليمية. على المستوى الإقليمي، سيتم مراجعة تنفيذ الإطار الإقليمي الحالي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، مع وضع إطار زمني حتى عام 2025، ووضع استراتيجية إقليمية محدثة بشأن التكيف مع تغير المناخ مع مراعاة نتائج تقرير خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي والتقييمات الإقليمية والوطنية الرئيسية الأخرى. وسيتم دعم الأطراف المتعاقدة لتدمج في استراتيجياتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واستراتيجياتها وخططها لإدارة الحيز البحري تدابير التكيف والتخفيف، بالإضافة إلى دمج التوقعات المتعلقة بتغير المناخ وحالة عدم يقين المتزايدة فيما يتعلق بالبيئة وصحة الإنسان والأنشطة الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم أيضا تعزيز آليات التمويل المناخي المناسبة وأيضا تشجيع زيادة مشاركة القطاعات الخاصة والمصرفية وقطاع التأمين. وسيتم القيام بأنشطة تعزز المضي قدما نحو الحياد المناخي بما يتماشى مع الالتزامات الإقليمية والعالمية.

النتيجة 3.2 حلول فنية قائمة على الطبيعة تعزز منع أو الحد من تأثير **تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وزيادة القدرة على الصمود أمام تقلب المناخ وتغيره.**

84. تهدف الإجراءات المتوخاة في إطار هذه النتيجة إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة من خلال وضع مبادئ توجيهية وأدوات فنية وكذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات لتحسين استخدام استعادة النظام الإيكولوجي كوسيلة للحفاظ على خدمات النظام البيئي. يمكن أن يكون للتخطيط المكاني المناسب والإدارة المكانية الملائمة تأثير مهم بهدف تعزيز المرونة، لا سيما من خلال إنشاء التراجع الساحلي - الذي يسمح بتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة في مناطق الواجهة الحساسة بين اليابسة والبحر - بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بالبنية التحتية الخضراء وتخضير المدن الساحلية التي تعمل على تحسين نوعية حياة سكان المناطق الساحلية من خلال ضمان الهواء النقي وتقليل مخاطر الفيضانات وموجات الحرارة والأحداث المماثلة الأخرى. كما سيتم دعم تدابير منع تآكل السواحل على المستوى الوطني من خلال رسم خرائط للنظم الإيكولوجية الساحلية الرئيسية وإجراءات الحفظ والاستعادة المستهدفة.

النتيجة 3.3 فهم ومعرفة أفضل لتغير المناخ وتأثيراته على البيئة والتنمية.

85. ستمكن الأدلة والمعرفة العلمية حول الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على البيئة والتنمية ستمكن صناع القرار من توقع وتصميم السياسات التي تأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة المنهجية بين الأنشطة البشرية والطبيعة وتغير المناخ. إن تحديد المناطق الساحلية الحساسة بشكل خاص والأنواع المهددة بسبب تغير المناخ سيدعم صانعي القرار وأصحاب المصلحة لزيادة المرونة وتركيز الجهود عند وضع استراتيجيات شاملة وتتسم بالكفاءة في استخدام الموارد للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. تعتبر المناطق الساحلية، باعتبارها الواجهة البينية بين النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية البرية والبحرية، تعتبر ذات قيمة استثنائية؛ كما أنها مناطق حضرية بشكل رئيسي، وذات كثافة سكانية عالية وتتركز فيها الأنشطة، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. لذلك من الضروري تحديد وتقييم المناطق الأكثر عرضة للتهديد واقتراح تدابير التخطيط والإدارة من أجل النجاح في حفظ الطبيعة واستعادتها أو التكيف في مختلف السياقات الساحلية، مثل المناطق البكر والمدن الساحلية والساحل الضيق والبحر الساحلي.

86. ستراعي تدابير التخفيف والتكيف الفعالة الخاصة بتغير المناخ الظروف البيئية المحلية والاجتماعية والاقتصادية، وستسمح بإحداث دورة حميدة حيث تؤدي النتائج الإيجابية لمعالجة تغير المناخ أيضًا إلى نتائج إيجابية للبيئة والمجتمعات. وستدعم المساعدة الفنية للسلطات المحلية في مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتأثيرات الحلول القائمة على الطبيعة من مرحلة تصميم هذه الحلول إلى تنفيذها وتكرارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنماط الحياة البشرية تُعدّ عاملاً من عوامل التغير المناخي والبيئي؛ حيث أن التحقيق في كيفية تأثير تغيير أنماط الحياة نحو خيارات مستدامة على النتائج المناخية يمكن أن يكون دافعاً قوياً للسياسات التي تستهدف سلوك المستهلك.

النتيجة 3.4 إحراز **التقدم في التخفيف من تغير المناخ** من خلال الاقتصاد الدائري، وزيادة كفاءة الموارد واستراتيجيات **الأعمال بخصوص تحييد أثر الكربون،** وزيادة كفاءة الموارد واستراتيجيات **الأعمال بخصوص تحييد أثر الكربون.**

87. تهدف هذه النتيجة إلى دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال استغلال العلاقة الإيجابية بين الإنتاج والاستهلاك المستدامين والتحول المجتمعي القائم على العمل. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيتم تعزيز الاقتصاد الدائري والتكافل الصناعي والابتكار الإيكولوجي وخلق القيمة المشتركة من خلال عدد من الأنشطة التي تستهدف في المقام الأول القطاع الخاص، بما في ذلك رواد الأعمال والشركات الصغيرة، بهدف دعم رواد الأعمال في الاقتصاد الدائري والمشاريع التجارية من أجل معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة كفاءة الموارد وتقليل الانبعاثات وتعزيز أدوات تحسين أطر القياس والمحاسبة القائمة على الاستهلاك. سيتم أيضا إعداد إجراءات محددة وحلول مبتكرة وتنفيذها لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من السفن في موانئ مختارة، بما في ذلك ضمان كفاءة الطاقة وإزالة الكربون؛ كما سيتم تشجيع اتخاذ إجراءات لتحقيق كفاءة الطاقة واستخدام حصص أكبر من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

88. ولتحقيق أهداف هذه النتيجة، سيتم استكمال دعم الأعمال المستدامة بإجراءات تستهدف المجتمع المدني والسلطات المحلية، من خلال تقديم الأدوات المناسبة لتعزيز تغيير أنماط الحياة وفقًا للاحتياجات الملحة والمتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، تهدف هذه النتيجة إلى تشجيع المدن والبلديات على المشاركة في عمليات تقييم وتخطيط أنماط الحياة ذات التأثير الإيجابي على المناخ، وذلك باستخدام نماذج المحاسبة القائمة على الاستهلاك لإرشاد مسارات التخفيف المحلية، وتحديد المناطق المتأثرة جدًّا بالكربون وإحداث علاقة فعالة بين الاستهلاك والإنتاج.